

عريضة من اجل فلسطين

من أجل سلام و عادل و دائم في الشرق الأوسط

إن حكومات الدول الأوروبية مدعوة إلى تبني موقف جديد تجاه الشرق الأوسط. فمنذ عقود خلت ، كانت هذه الدول تتجاهل الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي و حقوق الإنسان. فسياسة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية دمرت و ما زالت مقومات وجود الشعب الفلسطيني. ذلك أن الاضطهاد الأوروبي لليهود لا يبرر السياسة الأوروبية تجاه الشعب الفلسطيني و لا يمكن التكفير عنه من خلال إطلاق يد إسرائيل لانتهاك القانون الدولي و حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية. ناهيك عن أن الأمم المتحدة تتبنى نفس السياسة، حيث تقوم بتطبيق قراراتها بانتقائية و خاضعة لحق النقض (الفيتو) لأحد الأعضاء الدائمين. و بهذا تم تجاهل مصالح الشعب الفلسطيني منذ إنشاء دولة إسرائيل و امتد الظلم ليشمل التجمعات العربية و الإسلامية . و بهدف تصحيح هذه الممارسات السلبية يتوجب على صناع القرار الأوروبيين الاعتراف علنا بالظلم الذي وقع على كافة شعوب المنطقة و خلق أفاق واعدة لتلك الشعوب بما فيها الشعب الإسرائيلي

عريضة من اجل سياسة جديدة في الشرق الأوسط

تقع المسؤولية على أطراف الصراع لكي يتفاوضوا من اجل إيجاد ظروف عملية بهدف تحقيق معاهدة سلام في الشرق الأوسط قائمة على القانون الدولي. بالمقابل، نحن الموقعين أدناه، أفرادا و مؤسسات، نطلب من الحكومة السويسرية العمل من اجل سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط من خلال العمل على نشر المتطلبات الثلاث التالية:

1- أن تعترف سويسرا بشكل علني بالظلم الذي وقع على الشعب الفلسطيني و تأخذ دورها في المعاهدات الدولية من اجل إزالة هذا الظلم(من ضمنها التعويض) .

تعرض الشعب الفلسطيني إلى ظلم كبير من قبل أوروبا و إسرائيل و الولايات المتحدة . هذا قد أقيمت دولة خاصة باليهود عنوة على الأراضي الفلسطينية ضد رغبة السكان المحليين. فقد ببر الرأي العام الغربي هذا الاستعمار و تسامح مع طرد السكان المحليين . و على الرغم من الشعور بالذنب تجاه اليهود و تعرضهم للمحرقة، إلا أن الأوروبيين (و سويسرا) يتحملوا جزا من هذا الذنب.

2- على سويسرا الضغط في الأمم المتحدة من اجل فرض عقوبات على دولة إسرائيل حتى تحترم القانون الدولي و تمتثل لقرارات الأمم المتحدة خاصة :

· الانسحاب إلى حدود عام 1967 (قرار مجلس الأمن 242)

· الاعتراف بحق عودة اللاجئين و المبعدين و أبنائهم و / أو حقهم في التعويض (حسب قرار الجمعية العامة 194).

تدعم سويسرا إسرائيل فقط ضمن الحدود الدولية المعترف بها من قبل أطراف النزاع. فكل تداعيات التوسعات المسلحة في (القدس الشرقية و الجولان) و الاحتلال القائم و سياسة الاستيطان في (الضفة الغربية و قطاع غزة) و كذلك الإجراءات الأحادية الجانب الموجهة ضد السكان المحليين كلها منافية للقانون الدولي . و كل شخص اجبر على ترك أرضه منذ قيام دولة إسرائيل له الحق بالعودة إلى وطنه و أرضه التي ابعده منها.

3- يكون شغل سويسرا الشاغل ضمان قيام الدولة الفلسطينية ضمن إطار اقتصادي قوي و جغرافي متماسك. و على سويسرا أن تعمل في الأمم المتحدة على الإنهاء الفوري لمقاطعة الدول الغربية للسلطة المنتخبة بشكل ديمقراطي في الأراضي الفلسطينية بغض النظر عن تركيبتها و الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية .

فللشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره و إقامة دولته المستقلة و على سويسرا دعم هذا الحق و ضمان قواعد الديمقراطية.